

الأمنُ القوميّ اللبنانيّ
من تشظّي السّيادة إلى الدّولة الدّستوريّة!

إعداد
د. زياد الصّائغ

تشرين الأوّل/أكتوبر 2026

الملخّص التّنفيذيّ

تتمحور أزمة **الأمن القوميّ اللّبنانيّ**، في جوهرها، حول **قدرة الدّولة على ممارسة سلطتها السّياديّة**، وإدارة مؤسّساتها الدّستوريّة، وصوغ خياراتها الاستراتيجيّة انطلاقًا من المصلحة الوطنيّة الجامعة. فالتهديدات العسكريّة، وانكشاف الحدود، وتداعيات الصّراعات الإقليميّة-الدّوليّة، على خطورتها، تكشف جانبًا من أزمة بنيويّة أعمق، راكمتها عقودٌ من تشظّي السّيادة، وتعدّد مراكز القرار، واختلال انتظام المؤسّسات الدّستوريّة، وتراجع استقلاليّة القضاء، وهشاشة الإدارة العامّة، فضلًا عن الارتهانات الخارجيّة الّتي حدّت من قدرة الدّولة على تحديد مصالحها والدّفاع عنها. من هنا، تقتضي مقاربة **الأمن القوميّ** الانتقال من المفهوم المحصور بالدّفاع العسكريّ إلى مفهومٍ شاملٍ يجعل من بناء الدّولة الدّستوريّة واستعادة فاعليّتها نقطة الانطلاق. فالأمن القوميّ يتجسّد في قدرة الدّولة على حماية أرضها وشعبها، وصون انتظامها الدّستوريّ، وإنفاذ القانون، وضمان استمراريّة مؤسّساتها، وتعزيز مناعتها الاقتصاديّة والمجتمعيّة، وامتلاك القرار السّياديّ المستقلّ. وفي هذا الإطار، يشكّل الدّفاع الوطنيّ ركيزةً أساسيّةً ضمن منظومةٍ متكاملةٍ، تتكامل فيها القوّة المشروعة مع شرعيّة المؤسّسات وفاعليّة السّياسات العامّة.

يمتلك **لبنان** مرتكزًا دستوريًّا واضحًا لهذه المقاربة، إذ تُنيط المادّة **65** من **الدّستور بمجلس الوزراء** مجتمعًا سلطة وضع السّياسة العامّة **للدّولة**. وبالتّالي، ينبغي أن تنبثق السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ من المؤسّسات الدّستوريّة، وأن تشكّل الإطار النّاظم للسّياسات الدّفاعيّة والخارجيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولإدارة الحدود وحماية البنى التّحتيّة وتعزيز الجهوزيّة الوطنيّة. وتكمن الإشكاليّة الفعليّة في **لبنان** في عجز الدّولة المستمر على تحويل المبادئ الدّستوريّة إلى سياساتٍ قابلةٍ للتّنفيذ والمساءلة، وعلى استعادة الشّروط المؤسّسيّة الّتي تمنح التّخطيط الاستراتيجيّ معناه وفاعليّته. صياغة الاستراتيجيّات، مهما بلغت دقّتها، تبقى محدودة الأثر عندما تتوزّع القرارات السّياديّة بين مرجعيّاتٍ متعدّدة، وتتعطّل آليّات المحاسبة، وتتراجع ثقة المواطنين/ات بمؤسّساتهم. إنّ استعادة الدّولة تقتضي إعادة القرار السّياديّ إلى مرجعيّته الدّستوريّة، وترسيخ استقلاليّة القضاء، وإصلاح الإدارة العامّة، وبناء علاقة ثقةٍ متجدّدة بين المواطن/ة ومؤسّساته، بما يسمح **للبنان** بالانتقال من تلقّي تداعيات التّحوّلات الجيوسياسيّة إلى استشرافها والتّأثير في خياراته حيالها. وفي هذا السّياق، تبرز المواطنة الحاضنة للتنوّع باعتبارها بنيةً استراتيجيّةً للأمن القوميّ. فالتّعدّديّة السّياسيّة والثّقافيّة والدّينيّة، الّتي تشكّل إحدى الخصائص التّأسيسيّة للمجتمع اللّبنانيّ، تستقيم في ظلّ دولةٍ واحدةٍ تحتكر القرار السّياديّ المشروع، وتضمن الحقوق والواجبات المتساوية لجميع المواطنين/ات. والتّحدّي المطروح هو بناء فضاءٍ وطنيٍّ مشتركٍ يحمي التّنوّع، ويمنع تحويله إلى تعدّديّةٍ في السّيادات والولاءات الأمنيّة، أو ولاءات عابرة للحدود. وعليه، فإنّ الغاية المركزيّة لهذا الإطار السّياساتيّ تتمثّل في الانتقال إلى **دولةٍ دستوريّةٍ قادرةٍ على اتّخاذ القرار، وحماية المواطنين/ات، وممارسة الحوكمة، واستشراف التّحوّلات، والتّعبير عن المصلحة الوطنيّة الجامعة**. فاستعادة الدّولة تشكّل الهدف الاستراتيجيّ الّذي تنتظم حوله مختلف مكوّنات الأمن القوميّ اللّبنانيّ.

I. الأمن القوميّ يبدأ من الدّولة

تستدعي إعادة بناء مفهوم **الأمن القوميّ اللّبنانيّ** مراجعةً جذريّةً للمنهجيّة الّتي حكمت النّقاش اللّبناني العامّ بشأنه خلال العقود الماضية. فقد انصبّ الاهتمام، في معظم الأحيان، على المسائل العسكريّة، والصّراعات المسلّحة، وضبط الحدود، والمقاومة، والتّوازنات الإقليميّة-الدّوليّة، ومعادلات الرّدع. وهذه جميعها مسائل أساسيّةٌ في تحديد المخاطر الّتي تواجه **لبنان**، غير أنّ اختزال الأمن القوميّ بها يحجب التّرابط البنيويّ بين أمن الدّولة وقدرتها على ممارسة وظائفها الدّستوريّة والسّياديّة والقانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فقد تمتلك دولةٌ مؤسّساتٍ عسكريّةً وأمنيّةً، وتبقى مع ذلك مكشوفةً استراتيجيًّا عندما تعجز عن تحديد مصالحها الوطنيّة، وإنفاذ قوانينها، وحماية استقلاليّة مؤسّساتها، وتأمين الخدمات الأساسيّة، والمحافظة على استقرارها الاقتصاديّ-الاجتماعي، أو احتكار قرارَي السّلم والحرب.

ويقوم **الأمن القوميّ**، وفق هذه المقاربة، على **خمسة** أبعادٍ مترابطة:

أوّلًا – الأمن السّياديّ ويشمل وحدة الأراضي، وحماية الحدود، وحصريّة استخدام القوّة المشروعة، واستقلاليّة القرار الوطنيّ في المسائل السّياديّة.

ثانيًا – الأمن الدّستوريّ ويتمثّل في انتظام عمل المؤسّسات، والفصل بين السّلطات وتوازنها وتعاونها، وسيادة القانون، وفاعليّة المساءلة والمحاسبة.

ثالثًا – الأمان الإنسانيّ والمجتمعيّ ويشمل المواطنة الحاضنة للتنوّع المتساوية، والتّماسك الاجتماعيّ، والتّربية، وحماية الحقوق والحرّيّات، وضمان مقوّمات العيش الكريم.

رابعًا – الأمن الاقتصاديّ ويرتبط بموثوقيّة المؤسّسات، وسلامة الماليّة العامّة، والقدرة الإنتاجيّة، ومتانة الاقتصاد في مواجهة الصّدمات الدّاخليّة والخارجيّة.

خامسًا – الأمن الاستراتيجيّ ويعني امتلاك الدّولة القدرة المؤسّسيّة على استشراف التّحوّلات الجيو-سياسيّة، وتطوير سياساتها الخارجيّة والدّفاعيّة والاقتصاديّة استنادًا إلى المصلحة الوطنيّة.

تنبع أهمّيّة هذه الأبعاد من ترابطها الوظيفيّ؛ إذ لا تستقيم سيادةٌ في ظلّ مؤسّساتٍ معطّلة، ولا تتحقّق مناعةٌ مجتمعيّةٌ مع انهيار الاقتصاد، ولا تستطيع دولةٌ فاقدةٌ للثّقة العامّة أن تؤسّس أمنًا مستدامًا بالاعتماد على الأدوات العسكريّة وحدها. وعليه، فإنّ السّؤال المركزيّ الّذي ينبغي أن يحكم أيّ سياسةٍ وطنيّةٍ للأمن القوميّ هو مدى قدرة **الدّولة اللّبنانيّة على ممارسة وظائفها بوصفها دولةً دستوريّةً ذات سيادةٍ وشرعيّةٍ وفاعليّة.**

II. تحديد المصلحة الوطنيّة

تشكّل **المصلحة الوطنيّة** المرجعيّة التّأسيسيّة لأيّ سياسةٍ للأمن القوميّ، إذ يتعذّر بناء خياراتٍ استراتيجيّةٍ متماسكةٍ من دون تحديد المصالح الدّائمة الّتي ينبغي أن تنتظم حولها قرارات الدّولة. عانى **لبنان** تاريخيًّا من تعدّد التّعريفات السّياسيّة للمصلحة الوطنيّة، تبعًا للاصطفافات الحزبيّة والطّائفيّة والارتباطات الخارجيّة. ومع نشوء علاقاتٍ استراتيجيّةٍ متباينةٍ بين قوى داخليّةٍ وأطرافٍ إقليميّةٍ ودوليّة، تباينت مقاربات التّهديدات والتّحالفات، وتحوّلت السّياسة الوطنيّة في محطّاتٍ عديدةٍ إلى حصيلة تسوياتٍ بين مصالح متعارضة، بدل أن تكون تعبيرًا عن خياراتٍ مؤسّسيّةٍ مستقرّة. ويقتضي تجاوز هذا الاختلال اعتماد تعريفٍ مؤسّسيٍّ للمصلحة الوطنيّة، يستند إلى **الدّستور** وإلى المصالح العليا للجمهوريّة، ويتجاوز الحسابات الفئويّة الظّرفيّة.

وفي هذا الإطار، يمكن تحديد **ستّ مصالح وطنيّةٍ أساسيّة:**

1. حماية سيادة الجمهوريّة واستقلالها ووحدة أراضيها، وتثبيت حصريّة السّلطة الدّستوريّة في اتّخاذ القرارات السّياديّة.
2. صون المؤسّسات الدّستوريّة والحقوق والحرّيّات، وحماية التّعدّديّة السّياسيّة والنّظام الدّيموقراطيّ.
3. لحفاظ على التّماسك المجتمعيّ، باعتباره شرطًا لاستدامة الاستقرار والسّيادة.
4. ترسيخ سيادة القانون واستقلاليّة القضاء والمساءلة المؤسّسيّة، بما يحوّل السّيادة من مبدأٍ قانونيٍّ إلى ممارسةٍ فعليّة.
5. تعزيز المناعة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسّسيّة، لحماية المجتمع والدّولة من الانهيارات الدّاخليّة والصّدمات الخارجيّة.
6. اعتماد تموضعٍ خارجيٍّ يحول دون تحويل **لبنان** إلى ساحةٍ للصّراعات الإقليميّة-الدّوليّة، ويعزّز علاقاته المستقرّة بمحيطه العربيّ وشركائه العرب والدّوليّين، انطلاقًا من مصالح الدّولة المحدّدة دستوريًّا.

تتداخل مع هذه المصالح قضايا التّربية والتّنمية البشريّة والاستدامة المؤسّسيّة، الّتي تؤمّن استمراريّتها عبر الأجيال، وتمنع ارتهانها للتّبدّلات السّياسيّة المرحليّة. بذلك، تتحوّل المصلحة الوطنيّة إلى معيارٍ مؤسّسيٍّ لتقييم السّياسات العامّة والخيارات الاستراتيجيّة، وإلى مرجعيّةٍ مشتركةٍ لتحديد الأولويّات الوطنيّة.

III. من تشظّي السّيادة إلى السّيادة الدّستوريّة

يمثّل تشظّي السّلطة السّياديّة إحدى أبرز نقاط الضّعف البنيويّة في منظومة الأمن القوميّ اللّبنانيّ، ولا سيّما عندما تترافق الازدواجيّة في القرار مع تناقضٍ بين الخطاب السّياديّ والممارسة السّياسيّة. فالسّيادة تتجاوز الاعتراف الدّوليّ بحدود الجمهوريّة، لتشمل امتلاك السّلطة الفعليّة داخل هذه الحدود، وقدرة المؤسّسات الدّستوريّة على اتّخاذ القرارات المتّصلة بالحرب والسّلم، والدّفاع، والأمن، والسّياسة الخارجيّة، والحدود، واستخدام القوّة المشروعة. وعندما تتوزّع هذه الصّلاحيّات بين مؤسّسات الدّولة وجهاتٍ تعمل خارج مرجعيّتها الدّستوريّة، تصبح السّيادة خاضعةً للتّفاوض والتّوازنات بدل أن تكون اختصاصًا

مؤسّسيًا واضحًا. ويقتضي تصحيح هذا الخلل ترسيخ مبدأٍ دستوريٍّ جامع التّعدّديّة السّياسيّة مشروعةً ومطلوبةً، أمّا **تعدّديّة السّيادات فتنقض مبدأ قيام الدّولة**. فمن حقّ الأحزاب والقوى السّياسيّة والمكوّنات المجتمعيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ أن تتنافس ديموقراطيًّا حول البرامج والأولويّات والرّؤى الوطنيّة، ضمن أحكام **الدّستور**. غير أنّ القرارات السّياديّة تبقى من الاختصاص الحصريّ للمؤسّسات الدّستوريّة للجمهوريّة. وتنبع أهمّيّة هذه القاعدة من كونها تحمي التّنوّع السّياسيّ، وتمنع في الوقت نفسه تحوّله إلى ازدواجيّةٍ في المرجعيّات الأمنيّة والاستراتيجيّة. وعليه، يشكّل **الدّستور** البنية المؤسّسيّة النّاظمة للأمن القوميّ، والمرجعيّة الّتي تضبط العلاقة بين شرعيّة التّمثيل السّياسيّ ووحدة القرار السّياديّ.

IV. الأمن القوميّ يقتضي حوكمةً دستوريّة

توفّر **المادّة 65 من الدّستور اللّبنانيّ** المرتكز القانونيّ والمؤسّسيّ لتطوير سياسةٍ وطنيّةٍ للأمن القوميّ، من خلال إناطتها بمجلس الوزراء مجتمعًا وضع السّياسة العامّة للدّولة. وبناءً عليه، ينبغي أن تتولّى الحكومة قيادة مسارٍ مؤسّسيٍّ منظّمٍ، تشارك فيه الوزارات والإدارات والأجهزة المعنيّة، بهدف تحديد المصالح الوطنيّة، وتقييم المخاطر، وصوغ الخيارات الاستراتيجيّة، وتنسيق تنفيذها. وتنتظم هذه العمليّة وفق تسلسلٍ سياساتيٍّ واضح. **المصلحة الوطنيّة ← السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ ← الاستراتيجيّات القطاعيّة المتخصّصة ← خطط التّنفيذ والمتابعة والمساءلة**. ويهدف هذا التّسلسل إلى جعل السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ مرجعيّةً استراتيجيّةً جامعةً، تنبثق منها السّياسات القطاعيّة، من دون إلغاء اختصاصاتها أو دمجها بصورةٍ مصطنعة.

فالاستراتيجيّة الوطنيّة للدّفاع تتناول التّهديدات العسكريّة والقدرات الدّفاعيّة وتنظيم القوّات المشروعة، فيما تترجم السّياسة الخارجيّة المصالح الوطنيّة إلى أولويّاتٍ دبلوماسيّةٍ وتموضعٍ دوليّ. أمّا سياسات الأمن الاقتصاديّ-الاجتماعي، فتشمل الاستقرار الماليّ، والبنى التّحتيّة الحيويّة، والطّاقة، والأمن الغذائيّ، والقدرة على مواجهة الصّدمات الخارجيّة. وتتّصل المناعة المجتمعيّة بالتّربية والتّماسك الاجتماعيّ والثّقة بالمؤسّسات والجهوزيّة للطّوارئ، فيما يتولّى الأمن السّيبرانيّ والمعلوماتيّ حماية المؤسّسات والبنى الرّقميّة الوطنيّة. وتكشف التّجربة أنّ هذه المجالات مترابطةٌ في طبيعتها ونتائجها؛ فأزمة الطّاقة قد تتحوّل إلى تهديدٍ اقتصاديٍّ وأمنيّ، وتراجع الثّقة بالمؤسّسات يضعف المناعة المجتمعيّة، والتّوتّرات الجيو-سياسيّة قد تستهدف البنى التّحتيّة وشبكات المعلومات، فيما يحدّ ضعف الإدارة العامّة من فاعليّة أيّ سياسةٍ دفاعيّة. ومن هنا، تبرز وظيفة **السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ في بناء التّكامل المؤسّسيّ بين هذه القطاعات**، والانتقال من الاستجابات المتفرّقة إلى سياسات دولةٍ متناسقةٍ وقابلةٍ للتّنفيذ.

V. سيادة القانون ركيزةٌ للأمن القوميّ

تشكّل سيادة القانون أحد المرتكزات البنيويّة **للأمن القوميّ**، بالنّظر إلى ارتباطها المباشر بشرعيّة الدّولة وقدرتها على ممارسة وظائفها وحماية حقوق المواطنين/ات. فالدّولة الّتي تعجز عن ضمان استقلاليّة قضائها، وإنفاذ قوانينها، ومكافحة الفساد، وتسوية النّزاعات ضمن المؤسّسات، تواجه اختلالًا يتجاوز نطاق العدالة ليطال قدرتها على صون الاستقرار السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ. ومن هذا المنطلق، ينبغي النّظر إلى السّلطة القضائيّة باعتبارها جزءًا أساسيًّا من **البنية الوطنيّة للأمن القوميّ**.

فاستقلاليّة القضاء تعزّز شرعيّة المؤسّسات، وتحمي الحقوق والحرّيّات، وتوفّر ضماناتٍ للاستثمار والنّشاط الاقتصاديّ، وترسّخ المساءلة والمحاسبة، وتعيد الاعتبار إلى العلاقة المباشرة بين المواطن/ة والدّولة. وتتجلّى أهمّيّة هذه العلاقة في الواقع اللّبنانيّ، حيث أدّى تراجع الثّقة بالمؤسّسات، في محطّاتٍ عديدة، إلى تعزيز اللّجوء إلى الوساطات السّياسيّة والطّائفيّة للحصول على الحقوق أو تسوية النّزاعات أو تأمين الحماية. ويؤدّي استمرار هذه الممارسات إلى إضعاف المرجعيّة المؤسّسيّة للدّولة، وإعادة إنتاج علاقات التّبعيّة الّتي تحدّ من استقلاليّة المواطنين/ات ومن فاعليّة الإدارة العامّة. وتنسحب هذه المقاربة على إصلاح الإدارة العامّة، الّتي تشكّل الواجهة اليوميّة للعلاقة بين المواطن/ة والدّولة. فحين تصبح الخدمات العامّة رهينة التّدخّلات السّياسيّة، أو تتراجع جودتها وإمكانيّة الوصول إليها، تفقد المؤسّسات جانبًا أساسيًّا من قدرتها على بناء الثّقة العامّة. وعليه، فإنّ استعادة سيادة القانون تستوجب مسارًا إصلاحيًّا متكاملًا، يربط استقلاليّة القضاء بفاعليّة الإدارة، ويجعل من الشّفافيّة والمساءلة والمساواة أمام القانون معاييرَ حاكمةً للأداء المؤسّسيّ. إنّ السّيادة الّتي لا يلمسها المواطن/ة في عدالة القضاء، وانتظام الإدارة، وحماية الحقوق، تبقى محدودة الأثر في حياته اليوميّة. ومن هنا، يصبح إصلاح القضاء والإدارة العامّة استثمارًا استراتيجيًّا في الأمن القوميّ، وفي إعادة بناء شرعيّة الدّولة وثقة المجتمع بمؤسّساتها.

VI. المواطنة بنيةً استراتيجيّةً للأمن القوميّ

يرتبط العجز البنيويّ في منظومة **الأمن القوميّ اللّبنانيّ** بأزمةٍ موازيةٍ في تطوّر مفهوم المواطنة وممارستها المؤسّسيّة. فقد أسهم استمرار السّرديّات الجماعيّة المتنافسة، وتعدّد الولاءات السّياسيّة، وتفاوت علاقة المواطنين/ات بمؤسّسات الدّولة، في الحدّ من نشوء فضاءٍ مدنيٍّ مشتركٍ تُنظَّم فيه العلاقة بين الفرد والجمهوريّة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات.
ويقتضي تناول هذه الإشكاليّة التّمييز بين التّنوّع المجتمعيّ بوصفه إحدى الخصائص التّأسيسيّة **للبنان**، وبين تحويل الانتماءات الطّائفيّة إلى مرجعيّاتٍ بديلةٍ عن المواطنة والمؤسّسات العامّة. فالتّعدّديّة الدّينيّة والثّقافيّة والسّياسيّة تشكّل جزءًا من التّكوين التّاريخيّ والحضاريّ للمجتمع اللّبنانيّ، وتكتسب قيمتها الوطنيّة حين تنتظم في إطار دولةٍ دستوريّةٍ تحمي الاختلاف وتضمن المساواة. أمّا الاختلال فينشأ عندما تتحوّل الجماعات إلى أطرٍ تؤدّي وظائف سياسيّةً واقتصاديّةً وأمنيّةً يفترض أن تضطلع بها الدّولة، أو عندما تصبح الحقوق والخدمات مرتبطةً بالانتماء والولاء بدلًا من المواطنة. ومن هنا، فإنّ بناء الأمن القوميّ يستوجب تعزيز المواطنة الجامعة باعتبارها قاعدةً للعقد الدّستوريّ، وإطارًا لتنظيم التّنوّع، وضمانةً لعدم تحوّل الاختلاف إلى انقسامٍ في المرجعيّات السّياديّة. وتحتلّ التّربية موقعًا محوريًّا في هذا المسار. فالنّظام التّربويّ مدعوٌّ إلى إعداد مواطنين/ات يمتلكون القدرة على التّفكير النّقديّ، والمشاركة الدّيموقراطيّة، وفهم **الدّستور**، وممارسة الحقوق والواجبات بمسؤوليّة. كما ينبغي أن يعزّز إدراكهم لقيمة التّعدّديّة، ولأهمّيّة المؤسّسات العامّة بوصفها المجال المشترك الّذي ينتظم فيه الانتماء الوطنيّ. إنّ استمرار التّأخّر في تحديث المناهج التّربويّة، وتسييس بعض جوانب البيئة التّعليميّة، وتراجع الرّأسمال البشريّ بفعل الهجرة واستنزاف الكفاءات، عوامل تؤثّر في قدرة **لبنان** على بناء مناعةٍ وطنيّةٍ مستدامة. وعليه، ينبغي إدراج التّربية على المواطنة والثّقافة الدّستوريّة ضمن التّخطيط الوطنيّ للأمن القوميّ، باعتبارهما استثمارًا طويل الأمد في بناء الإنسان والمؤسّسات. فالأجيال الّتي تدرك معنى **الدّستور**، وتحترم التّنوّع، وتؤمن بالمساواة، وتتعامل مع الدّولة باعتبارها المرجعيّة الجامعة لجميع المواطنين/ات،

تشكّل رصيدًا استراتيجيًا لا يقلّ أهمّيّةً عن الموارد الاقتصاديّة والقدرات الدّفاعيّة. إنّ المواطنة، بهذا المعنى، هي البنية الإنسانيّة والدّستوريّة الّتي تمنح السّيادة مضمونها المجتمعيّ، وتحوّل الانتماء إلى **لبنان** من تعبيرٍ وجدانيٍّ إلى ممارسةٍ مؤسّسيّةٍ مسؤولة.

VII. إعادة بناء الدّولة حيث توسّعت البنى الموازية

تتوسّع البنى الموازية للدّولة في البيئات الّتي تتراجع فيها فاعليّة المؤسّسات العامّة، ويضعف حضورها في حياة المواطنين/ات، وتتقلّص قدرتها على تأمين الحقوق والخدمات والحماية. وتكشف هذه الظّاهرة عن علاقةٍ عضويّةٍ بين السّيادة والأداء المؤسّسيّ، إذ يصعب تثبيت سلطة الدّولة عندما يعجز المواطن/ة عن اختبار حضورها من خلال الخدمات الأساسيّة الّتي يحتاج إليها. فالأمن، والرّعاية الصّحّيّة، والتّربية، والحماية الاجتماعيّة، والبنى التّحتيّة، والوصول إلى العدالة، جميعها وظائفُ ترتبط مباشرةً بشرعيّة الدّولة وقدرتها على ممارسة السّيادة. وحين تتراجع المؤسّسات الشّرعيّة عن أداء هذه الوظائف، يلجأ المواطنون/ات إلى بدائل تؤمّن لهم احتياجاتهم المباشرة، ولو كانت هذه البدائل مرتبطةً بقوى حزبيّةٍ أو شبكات نفوذٍ أو مرجعيّاتٍ غير رسميّة. ومع مرور الوقت، قد تتحوّل منظومات تقديم الخدمات إلى أدواتٍ لإنتاج التّبعيّة السّياسيّة، وتعبئة الولاءات، وتعزيز البنى الّتي تنافس الدّولة في وظائفها. ويقتضي تصحيح هذا الواقع مقاربةً تتجاوز إعلان المبادئ السّياديّة إلى إعادة بناء القدرة الفعليّة للمؤسّسات العامّة .

فاستعادة سلطة الدّولة تتطلّب أن تصبح المؤسّسات الشّرعيّة المرجعيّة الأكثر موثوقيّةً وعدالةً وفاعليّةً في تأمين حقوق المواطنين/ات وخدماتهم، وأن يُعاد تنظيم العلاقة بين المجتمع والسّلطة العامّة على أساس الحقوق، بعيدًا من الوساطة والتّبعيّة. وتكتسب هذه المقاربة أهمّيّةً خاصّةً في المناطق الّتي عانت تاريخيًا من الحرمان، وضعف البنى التّحتيّة، وتراجع الاستثمار العامّ، أو توسّع الشّبكات الموازية. فالمطلوب هو استعادة الدّولة حضورها عبر سياساتٍ عامّةٍ عادلةٍ وفعّالةٍ، تعالج الفوارق التّنمويّة، وتحسّن الوصول إلى الخدمات، وتؤمّن الحماية الاجتماعيّة، وتضمن تطبيق القانون بصورةٍ متساوية. وبذلك، تصبح استعادة السّيادة مسارًا مؤسّسيًّا ومجتمعيًّا متكاملًا، تتقدّم فيه الدّولة من خلال شرعيّتها وعدالتها وكفاءتها، وتستعيد ثقة المواطنين/ات بقدرتها على حمايتهم وخدمتهم.

VIII. الطّائفة الشّيعيّة ومسار بناء الدّولة

تستوجب مقاربة موقع **الطّائفة الشّيعيّة** في مسار إعادة بناء الدّولة اللّبنانيّة اعتماد منظورٍ وطنيٍّ جامعٍ، ينطلق من كونها مكوّنًا أصيلًا في الشّراكة الوطنيّة، ومن دورها التّاريخيّ والسّياسيّ والفكريّ والاجتماعيّ في تكوين الجمهوريّة وتطوّر الحياة العامّة. وتقتضي هذه المقاربة عدم اختزال الطّائفة الشّيعيّة في ثنائيّة **حزب الله وحركة أمل**، أو حصر مستقبلها السّياسيّ والاجتماعيّ بمصير تنظيمٍ مسلّحٍ أو معادلةٍ حزبيّةٍ قائمة. فالتّاريخ السّياسيّ والفكريّ والاجتماعيّ للطّائفة أوسع من أيّ تنظيمٍ أو قيادة، وتنوّعها الدّاخليّ يشكّل جزءًا من التّعدّديّة الوطنيّة الّتي ينبغي أن تحميها الدّولة الدّستوريّة. ومن هذا المنطلق، فإنّ الانتقال إلى السّيادة الدّستوريّة الكاملة يستوجب اعتماد مقاربةٍ إيجابيّةٍ لبناء الدّولة، تتيح تعزيز التّعدّديّة السّياسيّة داخل البيئة الشّيعيّة، وتوفّر المجال للمبادرات المدنيّة والفكريّة والسّياسيّة المستقلّة، وتضمن للمواطنين/ات الوصول إلى مؤسّسات الدّولة

وحقوقهم الأساسيّة من دون الارتهان إلى شبكاتٍ حزبيّةٍ لتأمين الخدمات أو الحماية. غير أنّ هذا التّحوّل لا يتحقّق من خلال استبدال قيادةٍ سياسيّةٍ بأخرى، إذا استمرّت الآليّات نفسها الّتي تنتج التّبعيّة وتربط الحقوق بالولاءات. فالمطلوب هو الانتقال من **التّبعيّة السّياسيّة** إلى **المواطنة المؤسّسيّة**، بما يعيد تنظيم العلاقة بين المواطن/ة والدّولة على قاعدة الحقوق والواجبات المتساوية، ويعزّز استقلاليّة الأفراد والجماعات في خياراتهم المدنيّة والسّياسيّة. وتتجاوز هذه الإشكاليّة البيئة الشّيعيّة لتطال مختلف المكوّنات اللّبنانيّة، في ظلّ أزمةٍ أوسع في التّمثيل السّياسيّ، وتجديد القيادات، وإنتاج الشّرعيّة الدّيموقراطيّة. فإعادة إنتاج الزّبائنيّة الطّائفيّة تحت عناوين أو قياداتٍ جديدةٍ تؤدّي إلى تبديل الفاعلين من دون تغيير البنية الّتي أضعفت الدّولة وأعاقت تطوّر المواطنة. وعليه، ينبغي أن يبقى الهدف وطنيًّا جامعًا، يتمثّل في اندماج جميع المكوّنات اللّبنانيّة في دولةٍ دستوريّةٍ فاعلة، تضمن التّعدّديّة والمساواة، وتحتكر الصّلاحيّات السّياديّة، وتؤمّن الحقوق والخدمات لجميع المواطنين/ات.

IX. من الانكشاف الجيو-سياسيّ إلى امتلاك المبادرة الاستراتيجيّة

يقع **لبنان** ضمن بيئةٍ جيو-سياسيّةٍ شديدة التّحوّل، تتداخل فيها الصّراعات الإقليميّة مع التّنافس الدّوليّ، وتتبدّل فيها التّحالفات وموازين القوى ومفاهيم الرّدع، فيما تتزايد أدوار الجهات غير الحكوميّة في النّزاعات المسلّحة. وتترافق هذه التّحوّلات مع صعود عناصر جديدةٍ في معادلات الأمن القوميّ، تشمل الممرّات الاقتصاديّة، وشبكات الطّاقة، والتّكنولوجيا، والبنى التّحتيّة الحيويّة، والتّنافس على الموارد وسلاسل الإمداد، بما يجعل التّهديدات الأمنيّة أكثر تشابكًا مع الخيارات الاقتصاديّة والسّياسيّة. وفي ظلّ هذه البيئة، تبرز الحاجة إلى تطوير قدرة الدّولة اللّبنانيّة على قراءة التّحوّلات المحيطة بها، وتحديد انعكاساتها على مصالحها الوطنيّة، وصوغ استجاباتٍ استباقيّةٍ تحمي استقرارها واستقلاليّة قرارها.

عانى **لبنان**، خلال مراحل طويلة، من تلقّي نتائج التّحوّلات الجيو-سياسيّة بدل امتلاك الأدوات المؤسّسيّة اللازمة لاستشرافها. كما أسهم ارتباط قوى داخليّةٍ بمشاريع إقليميّةٍ متنافسةٍ في نقل بعض الصّراعات الخارجيّة إلى المجال السّياسيّ الوطنيّ، وتعميق الانقسامات حول تحديد المصالح والأولويّات. ويقتضي تجاوز هذه الحلقة إعادة بناء التّموضع الاستراتيجيّ **للبنان** انطلاقًا من مصالحه الوطنيّة الدّائمة، بدل ربط خياراته بالتّحالفات الإقليميّة الظّرفيّة. فالتّطوّرات الخارجيّة ينبغي أن تُقيَّم وفق انعكاساتها على السّيادة اللّبنانيّة، والاستقرار الدّاخليّ، والازدهار الاقتصاديّ، والانتظام الدّستوريّ، بعيدًا من حسابات الرّبح والخسارة الّتي تعتمدها القوى السّياسيّة كلٌّ من موقعها. وفي هذا الإطار، تصبح **الدّبلوماسيّة الوطنيّة الدّولتيّة العامّة** أداةً لإدارة المصالح، والحدّ من المخاطر، وتطوير الشّراكات الإقليميّة والدّوليّة الّتي تعزّز قدرة الدّولة على حماية قرارها السّياديّ. إنّ الانتقال من **الانكشاف الجيو-سياسيّ إلى امتلاك المبادرة الاستراتيجيّة** يبدأ حين تستعيد الدّولة قدرتها على تحديد موقع **لبنان** في محيطه، وصوغ علاقاته الخارجيّة انطلاقًا من مصلحته الوطنيّة، واستشراف التّحوّلات قبل تحوّلها إلى أزماتٍ داخليّة.

X. من الصّمود إلى الجهوزيّة الاستباقيّة

أظهر المجتمع اللّبنانيّ، خلال عقودٍ من الحروب والأزمات والانهيارات، قدرةً ملحوظةً على الصّمود والتّكيّف مع ظروفٍ استثنائيّة. وقد شكّلت المبادرات الفرديّة والمجتمعيّة، وشبكات التّضامن، والقدرات المهنيّة والاغترابيّة، عناصرَ أساسيّةً في

المحافظة على الحدّ الأدنى من الاستمراريّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. غير أنّ هذه القدرة على الصّمود لا تستطيع أن تشكّل بديلًا دائمًا من السّياسات العامّة والمؤسّسات الفاعلة. فاستمرار اعتماد الدّولة على قدرة المواطنين/ات على تحمّل نتائج الانهيارات الاقتصاديّة، والحروب، والشّلل المؤسّسيّ، وتراجع الخدمات، يؤدّي تدريجيًّا إلى استنزاف الموارد البشريّة والاجتماعيّة الّتي تقوم عليها المناعة الوطنيّة. ومن هنا، تبرز ضرورة الانتقال من إدارة نتائج الأزمات إلى بناء الجهوزيّة الاستباقيّة لمواجهتها والحدّ من احتمالات وقوعها وتداعياتها. ويقتضي هذا الانتقال تطوير قدراتٍ مؤسّسيّةٍ دائمةٍ في مجالات الاستشراف الاستراتيجيّ، وإدارة الأزمات، وضمان استمراريّة عمل المؤسّسات الدّستوريّة والإدارات العامّة، والأمن الاقتصاديّ، والأمن السّيبرانيّ، وحماية البنى التّحتيّة الحيويّة، والاستجابة للطّوارئ. كما يتطلّب بناء آليّاتٍ لتقييم المخاطر بصورةٍ دوريّة، وتحديد مكامن الهشاشة في القطاعات الحيويّة، وتطوير خططٍ وقائيّةٍ وتدخّلاتٍ مبكرةٍ تحول دون تحوّل الأزمات القطاعيّة إلى تهديداتٍ وطنيّةٍ شاملة. إنّ الأمن القوميّ المستدام يتطلّب مؤسّساتٍ تمتلك القدرة على التّعلّم من الأزمات، واستباق المخاطر، وتنسيق الاستجابات، والمحافظة على استمراريّة الدّولة في الظّروف الاستثنائيّة. وبذلك، يتحوّل الصّمود من قدرةٍ اجتماعيّةٍ على تحمّل الأزمات إلى رصيدٍ وطنيٍّ تدعمه سياساتٌ استباقيّةٌ ومؤسّساتٌ قادرةٌ على الحماية والتّخطيط والتّنفيذ.

XI. عشر أولويّاتٍ وثلاثة مسارات

تقتضي ترجمة هذا الإطار المفاهيميّ إلى سياساتٍ عامّةٍ قابلةٍ للتّنفيذ اعتماد مقاربةٍ متكاملةٍ تتجاوز التّعامل مع الإصلاحات بوصف ها بوصفها ملفّاتٍ منفصلةً، والانتقال إلى برنامجٍ وطنيٍّ مترابطٍ تتكامل فيه استعادة السّلطة السّياديّة، وإعادة بناء القدرة المؤسّسيّة للدّولة، وتعزيز المناعة الوطنيّة. وتنتظم الأولويّات العشر ضمن ثلاثة مساراتٍ استراتيجيّةٍ متكاملة، تشكّل بمجموعها قاعدةً لإعادة بناء الأمن القوميّ اللّبنانيّ على أسسٍ دستوريّةٍ ومؤسّسيّةٍ مستدامة.

المسار الأوّل - إستعادة السّلطة السّياديّة

1. إعتماد سياسةٍ وطنيّةٍ للأمن القوميّ تحت السّلطة الدّستوريّة

ينبغي أن يبادر مجلس الوزراء، انطلاقًا من صلاحيّاته الدّستوريّة، إلى إطلاق مسارٍ مؤسّسيٍّ منظّمٍ لصوغ سياسةٍ وطنيّةٍ شاملةٍ للأمن القوميّ، تشارك فيه الوزارات والإدارات والأجهزة المختصّة، وتُحدَّد من خلاله المصالح الوطنيّة الدّائمة، والتّهديدات الاستراتيجيّة، ومكامن الهشاشة البنيويّة، والأولويّات الّتي ينبغي أن تحكم عمل المؤسّسات العامّة. وتكتسب هذه الخطوة أهمّيّتها من كونها تؤسّس مرجعيّةً وطنيّةً موحّدةً لصناعة القرار، وتتيح الانتقال من السّياسات القطاعيّة المتفرّقة إلى رؤيةٍ استراتيجيّةٍ تتكامل فيها وظائف الدّولة. يقتضي نجاح هذا المسار ربط تحديد الأولويّات بالقدرات المؤسّسيّة والموارد المتاحة، بما يسمح بتحويل التّوجّهات العامّة إلى برامج عملٍ قابلةٍ للتّنفيذ والمتابعة.

2. إستعادة الحصريّة الدّستوريّة للقرارات السّياديّة

تشكّل استعادة الدّولة سلطتها الحصريّة على القرارات السّياديّة شرطًا تأسيسيًّا لفاعليّة أيّ سياسةٍ وطنيّةٍ للأمن القوميّ. وتشمل هذه الحصريّة قرارات الحرب والسّلم، والدّفاع، والسّياسة الخارجيّة، وإدارة الحدود، واستخدام القوّة المشروعة، على أن تُمارَس جميعها من خلال المؤسّسات الدّستوريّة المختصّة، ووفق القوانين المرعيّة الإجراء. ويقتضي هذا التّوجّه معالجة الازدواجيّة في المرجعيّات والقرارات، وترسيخ وحدة السّلطة السّياديّة، بما يحفظ التّعدّديّة السّياسيّة ضمن إطار الجمهوريّة، ويمنع تحوّلها إلى تعدّديّةٍ في مصادر القرار الأمنيّ والاستراتيجيّ. وتتحدّد صدقيّة هذا المسار بقدرة المؤسّسات على ممارسة صلاحيّاتها بصورةٍ فعليّة، وضمان خضوع القرارات السّياديّة للمسؤوليّة الدّستوريّة والمساءلة المؤسّسيّة.

3. تطوير استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ للدّفاع ضمن السّياسة الشّاملة للأمن القوميّ

لا مكان لاستراتيجيّة وطنيّة للدّفاع بمعناها العلمي لا اللّبناني المعلّب سوى من خلال السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ، باعتبارها أحد مكوّناتها الأساسيّة، وأن تُحدَّد أهدافها وأولويّاتها وقدراتها انطلاقًا من تعريفٍ مؤسّسيٍّ للمصلحة الوطنيّة. وتتناول هذه الاستراتيجيّة طبيعة التّهديدات العسكريّة، ومتطلّبات حماية الأراضي والحدود، وتطوير القدرات الدّفاعيّة، وتنظيم مسؤوليّات القوّات الشّرعيّة، وضمان التّكامل بين المؤسّسات المعنيّة. ويتيح هذا التّسلسل الانتقال من مقاربةٍ دفاعيّةٍ منفصلةٍ عن باقي وظائف الدّولة إلى رؤيةٍ وطنيّةٍ تتكامل فيها القدرات العسكريّة مع السّياسات الخارجيّة والاقتصاديّة والمؤسّسيّة. فالدّفاع الوطنيّ يكتسب فاعليّته المستدامة عندما يستند إلى دولةٍ تمتلك القرار السّياديّ، وتحدّد مصالحها، وتؤمّن الموارد والمؤسّسات اللّازمة لحمايتها، مع رفض أيّ ازدواجيّة في القرار، أو شراكةٍ في السّلاح من قِوى غير دولتيّة.

المسار الثّاني - إعادة بناء قدرة الدّولة والمواطنة

4. تعزيز استقلاليّة القضاء والمساءلة المؤسّسيّة

يشكّل إصلاح السّلطة القضائيّة مدخلًا أساسيًّا لاستعادة شرعيّة الدّولة وثقة المواطنين/ات بمؤسّساتها. ويقتضي هذا الإصلاح ضمان استقلاليّة القضاء، وتعزيز قدرته على تطبيق القانون وحماية الحقوق، وترسيخ المساءلة والمحاسبة، بما يحدّ من التّدخّلات السّياسيّة في عمل المؤسّسات العدليّة. وتتجاوز نتائج هذا المسار القطاع القضائيّ لتطال انتظام الحياة العامّة، وحماية النّشاط الاقتصاديّ، وتعزيز الثّقة بالاستثمار، وتوفير الضّمانات القانونيّة للمواطنين/ات. كما يسهم القضاء المستقلّ والفاعل في تقليص اعتماد الأفراد على الوساطات الحزبيّة والطّائفيّة لتأمين حقوقهم أو تسوية نزاعاتهم، ويعيد الاعتبار إلى الدّولة بوصفها المرجعيّة القانونيّة المشتركة.

5. إعادة بناء الإدارة العامّة وتحسين تقديم الخدمات

تتجسّد السّيادة في قدرة الدّولة على ممارسة وظائفها اليوميّة بكفاءةٍ وعدالة، وفي تمكين المواطنين/ات من الوصول إلى الخدمات والحقوق من دون تمييزٍ أو وساطةٍ سياسيّة. ومن هنا، ينبغي أن يشكّل إصلاح الإدارة العامّة جزءًا أساسيًّا من سياسة الأمن القوميّ، من خلال تطوير الكفاءة المؤسّسيّة، وتعزيز الشّفافيّة، وتحسين جودة الخدمات، وتكريس المساواة في الوصول إليها. ويستوجب هذا المسار إعادة الاعتبار إلى الوظيفة العامّة بوصفها مسؤوليّةً وخِدمة تجاه المجتمع في اتّجاه الخير العامّ، وإلى المؤسّسات بوصفها أدواتٍ لتنفيذ السّياسات العامّة، بعيدًا من منطق المحاصصة والزّبائنيّة. فكلّما أصبحت الدّولة أكثر قدرةً على تلبية احتياجات المواطنين/ات بصورةٍ عادلةٍ وموثوقة، تعزّزت شرعيّتها، وتراجعت الحاجة إلى البنى الموازية الّتي نشأت نتيجة ضعف حضورها.

6. إعتماد استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ للمواطنة الحاضنة للتنوّع والتّربية المدنيّة

تستوجب إعادة بناء العلاقة بين المواطن/ة والدّولة اعتماد استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ للمواطنة، تجعل من الثّقافة الدّستوريّة والمشاركة الدّيموقراطيّة والتّفكير النّقديّ واحترام التّعدّديّة عناصرَ أساسيّةً في العمليّة التّربويّة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيّة تطوير المناهج، وتعزيز التّربية المدنيّة، وترسيخ مفهوم الحقوق والواجبات المتساوية، وبناء إدراكٍ مشتركٍ لمعنى الانتماء إلى الجمهوريّة ومؤسّساتها. فالمواطنة تتجاوز المعرفة النّظريّة بالمبادئ الدّستوريّة، لتصبح ممارسةً يوميّةً تنظّم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالسّلطة العامّة. ومن هذا المنطلق، تشكّل التّربية على المواطنة استثمارًا استراتيجيًّا في بناء أجيالٍ قادرةٍ على حماية التّنوّع ضمن الوحدة الدّستوريّة، والمشاركة في الحياة العامّة، ومساءلة المؤسّسات، والإسهام في استدامة الدّولة.

المسار الثّالث - بناء المناعة الوطنيّة الاستراتيجيّة

7. إدماج الأمن الاقتصاديّ والأمان الإنسانيّ في التّخطيط للأمن القوميّ

يقتضي تطوير سياسةٍ وطنيّةٍ متكاملةٍ للأمن القوميّ إدراج الاستقرار الماليّ، والطّاقة، والأمن الغذائيّ، والرّعاية الصّحّيّة، والبنى التّحتيّة، والحماية الاجتماعيّة، ضمن منظومة التّقييم الاستراتيجيّ للمخاطر الوطنيّة. فالأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، عندما تتفاقم من دون معالجةٍ مؤسّسيّة، قد تتحوّل إلى مصادر تهديدٍ للاستقرار الدّاخليّ ومحاذير تهدّد بنية الدّولة، وتؤثّر في قدرة الدّولة على حماية مواطنيها وممارسة وظائفها. ومن هنا، ينبغي أن تتكامل السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة مع التّخطيط الوطنيّ للأمن القوميّ، وأن تُحدَّد مواطن الهشاشة في القطاعات الحيويّة، وأن تُطوَّر آليّاتٌ لتعزيز قدرتها على مواجهة الصّدمات. ويتيح هذا التّوجّه الانتقال من معالجة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء مناعةٍ اقتصاديّةٍ ومجتمعيّةٍ تقلّل من تداعياتها، وتحمي الاستقرار الوطنيّ على المدى البعيد.

8. إرساء مبادئ استراتيجيّةٍ للسّياسة الخارجيّة

ينبغي أن تستند العلاقات الخارجيّة **للبنان** إلى مصالح وطنيّةٍ محدّدةٍ مؤسّسيًا، وأن تُدار من خلال المرجعيّات الدّستوريّة المختصّة، بما يضمن وحدة التّوجّه الدّبلوماسيّ واستقلاليّة القرار الوطنيّ. وتقتضي هذه المقاربة تطوير شراكاتٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ تعزّز سيادة الدّولة، وتدعم استقرارها، وتوسّع قدراتها الاقتصاديّة والمؤسّسيّة، من دون إعادة إنتاج الانقسامات الدّاخليّة أو تكريس الارتهانات الخارجيّة. كما تستوجب اعتماد تقييمٍ مستمرٍّ للتّحوّلات الإقليميّة والدّوليّة، إنطلاقًا من انعكاساتها على المصالح اللّبنانيّة، بما يسمح للدّبلوماسيّة الوطنيّة بالانتقال من الاستجابة الظّرفيّة إلى المبادرة الاستراتيجيّة.

9. إنشاء قدرةٍ مؤسّسيّةٍ دائمةٍ للتّقييم والاستشراف الاستراتيجيّ

يحتاج **لبنان** إلى آليّةٍ مؤسّسيّةٍ دائمةٍ تتولّى رصد التّحوّلات الجيو-سياسيّة والاقتصاديّة والتّكنولوجيّة والمجتمعيّة، وتحليل انعكاساتها على الأمن القوميّ، وتحديد المخاطر النّاشئة قبل تحوّلها إلى أزمات. وتشمل وظائف هذه الآليّة إعداد تقييماتٍ دوريّةٍ للمخاطر، وتطوير السّيناريوهات المحتملة، وتحديد مواطن الهشاشة، وتقديم المعطيات والتّوصيات إلى المؤسّسات الدّستوريّة المعنيّة. ويقتضي نجاحها ضمان التّنسيق بين الإدارات والأجهزة المختصّة، وتوفير الكفاءات والخبرات اللّازمة، وربط نتائج التّقييم بعمليّات صناعة القرار وتحديث الأولويّات الوطنيّة. فامتلاك القدرة على الاستشراف يمنح الدّولة هامشًا أوسع للمبادرة، ويخفّف من كلفة الاستجابة المتأخّرة للتّحوّلات والأزمات.

10. ربط السّياسات بالتّنفيذ والمساءلة

تكتسب السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ فاعليّتها عندما تتحوّل إلى خططٍ تنفيذيّةٍ واضحة، تتضمّن توزيع المسؤوليّات، وتحديد المهل الزّمنيّة، واعتماد مؤشّراتٍ قابلةٍ للقياس، وآليّاتٍ دوريّةٍ للمتابعة والتّقييم. ويقتضي هذا المسار تحديد المؤسّسات المسؤولة عن كلّ أولويّة، والموارد المطلوبة لتنفيذها، والمعايير الّتي تسمح بقياس التّقدّم المحقّق، فضلًا عن مراجعة الثّغرات وتعديل السّياسات تبعًا لتبدّل الظّروف. ومن شأن هذا النّهج أن ينقل التّخطيط الاستراتيجيّ من مستوى الوثائق والتّوجّهات العامّة إلى مستوى الأداء المؤسّسيّ والمساءلة عن النّتائج. وتكمن القيمة المضافة لهذه الأولويّات العشر في ترابطها البنيويّ؛ فالسّيادة الّتي تفتقر إلى القدرة المؤسّسيّة تبقى هشّة، والمؤسّسات الّتي لا تستند إلى مواطنةٍ جامعةٍ تفقد جانبًا من شرعيّتها المجتمعيّة، والمناعة الوطنيّة الّتي تغيب عنها الرّؤية الاستراتيجيّة تتحوّل إلى إدارةٍ متكرّرةٍ للأزمات. وعليه، فإنّ المطلوب هو اعتماد برنامجٍ وطنيٍّ متكاملٍ لبناء الدّولة، تتعزّز فيه السّيادة بفاعليّة المؤسّسات، وتترسّخ فيه شرعيّة المؤسّسات بالمواطنة، وتتحوّل فيه المناعة المجتمعيّة إلى قدرةٍ استراتيجيّةٍ مستدامة.

XII. مسارٌ مرحليٌ متكاملٌ نحو التّنفيذ

إنّ الانتقال من تشظّي السّيادة إلى بناء سياسةٍ وطنيّةٍ متكاملةٍ للأمن القوميّ يستوجب مسارًا إصلاحيًّا تراكميًّا، تتعزّز فيه الشّروط الدّستوريّة والمؤسّسيّة والمجتمعيّة اللازمة لاستعادة قدرة الدّولة على ممارسة وظائفها. وتقتضي طبيعة الأزمة اللّبنانيّة اعتماد منهجيّةٍ تجمع بين وضوح الأهداف الاستراتيجيّة وواقعيّة التّنفيذ، بحيث تتقدّم الإصلاحات وفق أولويّاتٍ مترابطة، من دون ربط إطلاقها بانتظار تسوية جميع الخلافات السّياسيّة.

أوّلًا – استعادة الانتظام الدّستوريّ

تشكّل استعادة الانتظام الدّستوريّ نقطة الانطلاق لهذا المسار، من خلال إعادة تثبيت مرجعيّة المؤسّسات الدّستوريّة في وضع السّياسات الوطنيّة واتّخاذ القرارات العامّة، وتفعيل التّنسيق الحكوميّ، وتعزيز استقلاليّة القضاء، وإطلاق عمليّةٍ رسميّةٍ لتحديد المصالح الوطنيّة والأولويّات الاستراتيجيّة. وتكمن أهمّيّة هذه المرحلة في إعادة بناء المرجعيّة المؤسّسيّة لصناعة القرار، بما يسمح بتجاوز التّشتّت في تحديد الأولويّات، ويؤمّن الأساس الدّستوريّ اللّازم لتطوير سياسةٍ وطنيّةٍ للأمن القوميّ.

ثانيًا – توطيد السّيادة المؤسّسيّة

تقتضي المرحلة التّالية استعادة الدّولة تدريجيًّا سلطتها الحصريّة على القرارات السّياديّة، واستخدام القوّة المشروعة، وإدارة الحدود، والدّفاع، والسّياسة الخارجيّة، بالتّوازي مع تعزيز قدرة المؤسّسات المختصّة على ممارسة مسؤوليّاتها. ويستوجب هذا المسار معالجة الازدواجيّة في المرجعيّات، وتطوير التّنسيق المؤسّسيّ، وتوفير الشّروط الإداريّة والعمليّاتيّة الّتي تجعل من السّيادة ممارسةً فعليّةً ضمن أحكام **الدّستور**.

ثالثًا – إعادة تأهيل المؤسّسات العامّة

تبقى استعادة السّلطة السّياديّة محدودة الاستدامة إذا استمرّ المواطنون/ات في اختبار الدّولة بوصفها مؤسّساتٍ بعيدةً عن احتياجاتهم أو عاجزةً عن تأمين حقوقهم. ومن هنا، ينبغي أن يترافق توطيد السّيادة مع إصلاح الإدارة العامّة، وتعزيز المساءلة والمحاسبة، وتحسين تقديم الخدمات، وضمان المساواة في الوصول إلى المؤسّسات والحقوق. ويهدف هذا المسار إلى إعادة بناء الثّقة بين المواطن/ة والدّولة، وتقليص الاعتماد البنيويّ على شبكات الوساطة والتّبعيّة السّياسيّة والطّائفيّة.

رابعًا – ترسيخ المواطنة الحاضنة للتنوّع والمناعة المجتمعيّة

يشكّل تعزيز المواطنة الحاضنة للتنوّع المتساوية والتّربية المدنيّة والتّماسك المجتمعيّ بُعدًا أساسيًّا في استدامة الإصلاح المؤسّسيّ. ويقتضي هذا المسار تطوير السّياسات التّربويّة، وتعزيز الثّقافة الدّستوريّة، وتوسيع

إمكانيّات الوصول العادل إلى الخدمات العامّة، بما يعيد تنظيم العلاقة بين المواطنين/ات والدّولة على أساس الحقوق والواجبات، ويحدّ تدريجيًا من التّبعيّة للشّبكات الزّبائنيّة. وتكتسب هذه المرحلة أهمّيّتها من كونها تؤسّس الحاضنة المجتمعيّة للدّولة الدّستوريّة، وتحوّل المواطنة إلى ممارسةٍ مستدامةٍ في الحياة العامّة.

خامسًا – التّكامل الاستراتيجيّ والمراجعة المؤسّسيّة

تلتقي المسارات السّابقة في تطوير سياسةٍ وطنيّةٍ مؤسّسيّةٍ للأمن القوميّ، تربط الدّفاع والدّبلوماسيّة بالأمن الاقتصاديّ، والمناعة المجتمعيّة، والتّكنولوجيا، والتّربية، والأمان الإنسانيّ. ويقتضي هذا التّكامل اعتماد آليّاتٍ واضحةٍ للتّنفيذ والمتابعة والمراجعة الدّوريّة، تسمح بتقييم النّتائج، وتحديد الثّغرات، وتحديث الأولويّات تبعًا للتّحوّلات الوطنيّة والإقليميّة والدّوليّة، وبما يضمن استمراريّة السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ بعيدًا من التّبدّلات الظّرفيّة في موازين القوى والاصطفافات السّياسيّة. وتستدعي هذه المقاربة إدراج التّقييم المؤسّسيّ ضمن دورة صناعة السّياسات العامّة، بحيث تصبح مراجعة الأداء وتطوير القدرات وتصحيح الاختلالات ممارساتٍ منتظمةً في عمل الدّولة، وتتحوّل نتائجها إلى معطياتٍ توجّه القرارات الاستراتيجيّة. ولا ينبغي فهم هذه المراحل بوصفها تسلسلًا زمنيًّا جامدًا، إذ يمكن أن تتقدّم مساراتٌ عدّةٌ بصورةٍ متزامنة، وفقًا لطبيعة الإصلاحات والقدرات المؤسّسيّة المتاحة. فالمعيار الحاسم يتمثّل في اتّجاه التّحوّل وتراكميّة نتائجه، بحيث يسهم كلّ إصلاحٍ في تعزيز قدرة الدّولة على ممارسة السّيادة، وخدمة المواطنين/ات، واتّخاذ القرارات الاستراتيجيّة من خلال مؤسّساتٍ شرعيّةٍ وفاعلة. وعليه، فإنّ نجاح هذا المسار يتوقّف على الانتقال من إدارة الإصلاحات بوصفها استجاباتٍ متفرّقةً للأزمات، إلى اعتمادها مكوّناتٍ مترابطةً في عمليّة إعادة بناء الدّولة الدّستوريّة، بما يضمن استدامة التّحوّل المؤسّسيّ ويعزّز قدرة **لبنان** على حماية مصالحه الوطنيّة.

خلاصات وآفاق

الدّولة خيار لبنان الاستراتيجيّ. تتمحور إشكاليّة الأمن القوميّ اللّبنانيّ، في عمقها، حول طبيعة الدّولة وقدرتها على ممارسة وظائفها الدّستوريّة والسّياديّة. فحين تتوزّع القرارات السّياديّة بين مرجعيّاتٍ متعدّدة، تتراجع قدرة الجمهوريّة على صوغ استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ متماسكة. وحين تضعف المؤسّسات، تصبح السّيادة عرضةً للاهتزاز، مهما بلغت أهمّيّة المبادئ الّتي تستند إليها. وحين تعجز المواطنة عن توفير الثّقة والحماية والحقوق، يبحث الأفراد عن ضماناتٍ بديلةٍ داخل الجماعات والأحزاب والشّبكات الخارجيّة. أمّا حين يفتقر **لبنان** إلى القدرة على استشراف التّحوّلات الجيوسياسيّة، فإنّه يجد نفسه أمام نتائج خياراتٍ صيغت خارج مؤسّساته، ويتحمّل تداعيات صراعاتٍ لا تنبثق بالضّرورة من مصالحه الوطنيّة. ومن هنا، فإنّ إعادة بناء الأمن القوميّ تتجاوز إصلاح القطاع الأمنيّ والعسكريّ وإعادة هيكلته كما القضاء، لتشكّل مشروعًا وطنيًّا لإعادة تكوين قدرة الدّولة على القرار والحماية والحوكمة والاستشراف. ويقتضي هذا المشروع الانتقال من **السّيادة الخاضعة للتّفاوض بين مراكز النّفوذ إلى السّيادة الدّستوريّة، ومن الحماية القائمة على الانتماءات الطّائفيّة إلى المواطنة المؤسّسيّة، ومن الارتهان للخارج إلى تحديد المصالح الوطنيّة بصورةٍ مستقلّة، ومن إدارة الأزمات المتكرّرة إلى بناء قدرةٍ استراتيجيّةٍ مستدامةٍ للدّولة.** ويمتلك **لبنان** في **دستوره** المرتكزات التّأسيسيّة لهذا التّحوّل. غير أنّ الإشكاليّة تكمن في الفجوة بين المبادئ الدّستوريّة وممارستها

المؤسّسيّة، وفي استمرار العجز عن ترجمة هذه المبادئ إلى سياساتٍ عامّةٍ قابلةٍ للتّنفيذ والمساءلة. وهذه الفجوة تشكّل العائق البنيويّ الأبرز أمام تطوير سياسةٍ وطنيّةٍ فاعلةٍ للأمن القوميّ، بالنّظر إلى ما تفرضه من قيودٍ على وحدة القرار، وانتظام المؤسّسات، واستدامة الإصلاحات، وقدرة الدّولة على حماية المواطنين/ات.

عليه، ينبغي أن يتحوّل **الأمن القوميّ إلى عقيدةٍ مؤسّسيّةٍ لبناء الدّولة**، تنتظم حولها السّياسات القضائيّة والدّفاعيّة والخارجيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتتحدّد فاعليّتها بقدرة المؤسّسات الدّستوريّة على صوغ المصالح الوطنيّة وحمايتها. إنّ المعيار الفعليّ لنجاح هذه العقيدة يتمثّل في ما إذا كان **لبنان** قادرًا على بناء دولةٍ دستوريّةٍ تحدّد مصالحها بصورةٍ مستقلّة، وتحتكر قراراتها السّياديّة، وتحمي مواطناتها ومواطنيها، وتطبّق قوانينها، وتستشرف المخاطر، وتتفاعل مع محيطها العربيّ وشركائها الإقليميّين والدّوليّين من خلال مؤسّساتٍ تعبّر عن الجمهوريّة ومصالحها الجامعة. وتبقى **استعادة الدّولة، في هذا السّياق، الخيار الاستراتيجيّ الّذي تتقاطع عنده مختلف أبعاد الأمن القوميّ، وتتحدّد من خلاله إمكانيّة الانتقال من الهشاشة البنيويّة إلى الاستقرار المؤسّسيّ، ومن إدارة التّحوّلات المفروضة إلى المشاركة الواعية في صوغ المستقبل الوطنيّ. فاستعادة الدّولة ليست أحد مكوّنات السّياسة الوطنيّة للأمن القوميّ، بل هي هدفها الاستراتيجيّ المركزيّ، والضّمانة الدّستوريّة والمؤسّسيّة لصون سيادة لبنان، وحماية الإنسان، واستدامة الجمهوريّة.**

السيـرة الذاتيـّة للكاتب

زياد الصّائغ

المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني. باحث في السياسات العامّة وشؤون اللّجوء والهجرة. حاصل على دكتوراه في الدبلوماسيَّة العامَّة والعلاقات الدَّوليَّة، ويحمِل ماجستير في الفلسفة واللَّاهوت، ودبلوم في العلاقات الدبلوماسيَّة والسِّياسيَّة والمنازعات ذات الطابع الدَّولي من الهيئة الدَّوليَّة للتَّحكيم، وشهادة في سياسات العمل والحماية الاجتِماعيَّة. عضو هيئة الإشراف على الانتخابات **(كانون الأوّل 2025-...)**. زميل أوّل دولي في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت. خبير في قضايا اللاّجئين الفلسطينيين ومفاوضات السّلام في الشرق الأوسط، والأمن القومي اللبناني، والنّازحين اللّاجئين من سوريا، وسياسات العمل والحماية الاجتماعيَّة، عمل سابقًا مستشاراً لإستراتيجيّات التواصل في مجلس كنائس الشرق الأوسط. نشَر الصَّائغ دراسات متخصصة في قضايا اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في لبنان، ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وقضايا العمل والحماية الاجتماعية، والنازحين السوريين، والعديد من الدراسات في السياسات العامة، مثل قضايا اللاجئين والهجرة، والحوار المسيحي - الإسلامي، وحرية الدين، والفكر العربي، والمواطنة. شارك في تأليف كتاب "وثيقة نختار الحياة: المسيحيّون في الشرق الأوسط نحو خيارات لاهوتيّة ومجتمعيّة وسياسيّة متجدّدة" **(2021)**، "إنتفاضة 17 تشرين في لبنان: ساحات وشهادات" **(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2022)**، وكتاب "Médiations et Migrations" **(الصادر عن L'Harmattan 2019)**، وأشرف على إعداد كتاب "الحريّة الدينيّة في الحوار المدني-الديني في لبنان" الصادر عن مؤسسة أديان ودار الفارابي **(2017)**، وعلى كتاب "أعمال المؤتمر الوطني من لبنان الكبير 1920 نحو لبنان الرسالة 2020" **(مؤسّسة أديان 2018)**.

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.